العدد (1686) السنة السابعة - الاربعاء (30) كانون الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

المال العام والفساد

عبد الزهرة المنشداوي

وباء الفساد الاداري الذي اصاب مفاصل الدولة،لابد من ان يستدعي القائمين على هرم السلطة العمل على استئصاله من خلال اجراءات واليات يمكن لها (تقليم) مخالبه وجعلها اقل خطورة مما هي عليه.

المواطن يسمع بأن هناك اموالا ترصد في هذا الجانب وذاك بدعوى تنفيذ مشاريع مختلفة يمكن لها جعل الخدمة المقدمة للمواطنين بحال افضل لكنه بقي يسمع ولايرى والحال لم تتغير كما كان يتمنى.

القول بان الفساد لايقل خطورة عن الارهاب قول لاشك فيه،لذلك المطلوب محاربته بكل الاسلحة المتاحة من وعي وتثقيف وتفعيل القوانين التي من شأنها محاسبة المفسدين وملاحقتهم.

الملفت للنظر ان اكبر قضايا الفساد التي يسمع عنها المواطن قامت بها شخصيات تبوأت مناصب رسمية في الدولة، محسوبة على كتل واحزاب وجهات سياسية و لم تنبر لمحاسبتهم من منطلق الحفاظ على سمعتها السياسية والوطنية.!كثيرا ما تنقل لنا وسائل الاعلام عن سياسيين ووزراء في دول اجنبية تضطر احزابهم للبراءة منهم حالما يظهر تورطهم في قضايا رشوة او سوء ادارة.هذا الامر لم يحدث عندنا الى الان على الرغم من تورط العديد من المسؤولين في هذه القضايا.

العكس هو الذي يحدث اذ ان هذه الجهات تجند نفسها للدفاع عنهم على الرغم من وجود الادلة الدامغة والامثلة على ذلك لانعدمها.

المواطن رسخ لديه الاعتقاد الجازم بأن الفساد يمارس بشكل منظم وان عددا من الجهات التي اشرنا اليها تتقاسم مع المفسد مايستحوذ عليه من المال العام لذلك تهب لمساندته والدفاع عنه.

المتعارف عليه ان فساد المسؤول في الدولة سواء كان هذا المسؤول في منصب اعلى او ادنى يطلق عليه فساد (المنصب الريعي)اي في هذا النوع من الفساد يستفيد المسؤول من المنصب لقضاياه الشخصية فيعمد الى اخذ الرشوة والتفضيل في شغل الوظائف في دائرته على غير الاسس المتفق عليها من حيث الاهلية والجدارة والشهادة العلمية.

هذا الامر يمكن معالجته من خلال اعادة العمل بمجلس الخدمة المدنية ودفع مختلف الوزارات والمؤسسات على ان تتقيد بابلاغ المجلس عن حاجتها للموظفين وفق الشروط والمؤهلات التي تراها ومن ثم يعمد المجلس للإعلان عنها وتلقي طلبات التوظيف عن طريقه لا عن طريق الوزارة كما معمول الان ومن خلال ذلك يمكن تحجيم الفساد الإداري المستشري في مؤسساتنا.

ما ذكرناه يتعلق بالفساد الاداري وهو الذي عرفه ابن خلدون في مقدمته (ريع المنصب).

كل الذي نتمناه ان تنشط اجهزتنا الرقابية لحماية المال العام الذي يمكن به خدمة المواطن الذي يشكو من العديد من المشاكل في منطقته وفي بيته في مجالات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات.البعض يعتقد بأن هناك نوعا من التهاون والتغاضي في الرقابة والمحاسبة لذا بات مطلوبا بث الوعي في هذا الجانب والتشديد على تقديم المتورطين فيه للقضاء من اجل محاسبتهم ومعاقبتهم باشد العقوبات التي يمكن ان تكون رادعا لهم ولغيرهم من الذين قد يحذون حذوهم.

تقرير

طلبتنا بعد التخرج: التعيين في القطاع العام حلمنا

لكل واحد منا طموحاته وأحلامه وتطلعاته المستقبلية. وهي تختلف من شخص إلى أخر ولكنها تشترك في صفة عامة، تتمثل في انه كلما تحقق حلم استجد حلم أخر، وقد تستبدل بعض هذه الأحلام بأحلام اخرى،فيما يتلاشى بعض منها وأخرى يستحيل تحقيقها، ولكننا نسعى على الدوام إلى تحقيقها والوصول إلى الهدف المنشود ولاتتوقف عند حد معين لنجني ثمرة مازرعناه في حياتنا.

صفية المغيري

الخريجون من الجامعات شانهم شان غيرهم من الناس لهم أحلامهم وطموحاتهم وتطلعاتهم المستقبلية وهم بانتظار جني ثمرة مازرعوه خلال سني دراستهم الجامعية لتحقيق أحلامهم.

(المدى) دخلت أروقة الجامعات والمعاهد والتقت بالطلبة وكذلك التقت بالخريجين من هذه الكليات والمعاهد لتعرف أحلام هؤلاء الطلبة والخريجين ورغباتهم المستقبلية وطموحاتهم بعد التخرج. وهل تغيرت نظرتهم للشهادة بعد التخرج لإغراض التعيين في دوائر الدولة؟

هذا ماسنجد جوابه عند الطلبة والخريجين في استطلاعنا بشأن الأحلام والطموحات والتطلعات المستقبلية للطلبة بعد التخرج وأيضا بالنسبة لخريجي السنوات السابقة من الجامعات والمعاهد العراقية.

(حسين كريم) خريج كلية الهندسة أجاب عن سؤالنا: الرغبة السائدة تقريبا عند كل الخريجين هي التعيين في القطاع العام بعد التخرج وذلك للتحسن النسبي الذي يشهده القطاع العام والذي يضمن المستقبل للخريج، إضافة إلى أن المكانة الاجتماعية للموظف ارفع مستوى منها في القطاع الخاص خاصة بعد تحسن الوضع المعيشي للموظف وبعد زيادة الرواتب الشهرية للموظفين العاملين في القطاع العام عما كانت عليه سابقا... وهذا يتناسب مع شهادتي الجامعية التي حصلت عليها من الكلية إضافة إلى طموحاتي في أكمال الدراسة والحصول على الماجستير. وهذه أمنيتي منذ الصغر.

اما الطالبة (أفراح تركي) في المعهد الطبي فقد أبدت رأيها قائلة: بعد تخرجي من المعهد أحب أن أقدم إلى كلية مسائية (دراسات مسائية) لنيل الشهادة الجامعية للحصول على درجة وظيفية عند التعيين.

وأضافت:- لقد تغيرت نظرة الطالب عند التخرج إلى الوظيفة واعتقد أنها افضل مما كانت عليه في العهد السابق. كما ذكرت سابقا أمنيتي أن أكمل الدراسة الجامعية وان لم يحالفني الحظ في ذلك فسوف أتوظف على ضوء الشهادة التي سأحصل عليها في المعهد وذلك في القطاع العام لتحسن الوضع المعيشي للموظفين.

ذهبنا بعدها إلى كلية العلوم الإسلامية/ جامعة بغداد/ حيث التقينا بالطالبة (شيماء رحمن) من طلبة المرحلة الأخيرة تقول شيماء: ارغب في العمل في اختصاصي ألا وهو التدريس بعد التخرج أي في المدارس الثانوية أي في القطاع العام لان في ذلك ضمانات اجتماعية كثيرة مع ارتفاع جيد في الرواتب وتحسن الحالة المعيشية أن الطموحات كثيرة وابرزها الدراسات العليا، كما ان التعيين بالقطاع العام يوفراكتساب الخبرات ويحسن الوضع المعيشي للموظف للارتفاع الملحوظ في الرواتب الشهرية.

أما الطالبة (سمر سلمان) كلية اللغات فكان لها رأي أخر حيث تقول: لا اعرف بالضبط ماذا اعمل أو ماهي طبيعة عملي في مجال اختصاصي (مترجمة) مع رغبتي الملحة في العمل في القطاع العام. لايخفى على احد أننا بعد التخرج نبدأ بتحمل المسؤولية والاعتماد على النفس والخطوة الأولى تكمن بالبحث عن عمل بمجال الاختصاص وبناء كيان مستقل وتحقيق الطموح وتطوير القابلية بالعمل ثم البحث عن زوج مناسب لإكمال مشوار الحياة معه وتكوين أسرة لان غاية كل إنسان في نيل المعالي وارتقاء أفضل الدرجات.

وترى (أمل كاظم) كلية الآداب:- من الصعب حاليا أن أفكر في ماذا سأعمل بعد التخرج فلا استطيع أن أركز على أي عمل أو مشروع اخططه بفكري لان كل شيء حولنا على بركان نار نتمنى أن يستقر بنا الحال. ولكن لحظات التخرج من أصعب لحظات العمر فلا أريد أن أفكر بها ولا كيف سأقضي حياتي بعد ذلك فالحياة العملية أجدها صعبة.

ونحن نقول: مابين الواقع والحلم مسافة من الامل.. فهل ستتحقق هذه الأحلام والأمنيات بعد تغير الوضع المعيشي للموظف الحكومي (أي القطاع العام)؟ وهل سيأخذ الطالب بعد تخرجه مكانته العلمية والاجتماعية في هذه الحياة؟ نتمنى ذلك...

رسالة العدد

مفصول سياسي يطالب بانصافه

بعث المواطن عزيز حرز الساعدي برسالة وجهها الى السادة المسؤولين من خلال صفحتنا التي ما انفكت تمثل صوت المواطن صاحب الحق في توكيد مواطنته عبر استيفاء كامل حقوقه المكفولة من خلال الدستور والقوانين المشرعة وتلك المعمول بها، وصفحة(شؤون الناس) تضم صوتها لصوت المواطن في رفع الحيف عنه واحقاق حقه.

م/مناشدة

السيد رئيس الجمهورية المحترم
السيد رئيس الوزراء المحترم
السيد رئيس مجلس النواب المحترم

كان الهدف من صدور قانون (٥١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته بالقرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٩ هو انصاف شرائح واسعة من المفصولين والمتضررين سياسيا واقتصاديا من النظام السابق حيث ان الكثيرين من أبناء الشعب الذين وقفوا ضد النظام وقوانينه الجائرة تركوا وظائفهم والكثير منهم هاجروا الى خارج العراق وتركوا عوائلهم تعاني الفاقة والجوع، وأنا بصفتي أحد المتضررين والمفصولين السياسيين حيث تركت دراستي في المعهد القضائي ووظيفتي (محقق عدل) لمدة ثماني سنوات في رئاسة استئناف البصرة وهاجرت خارج العراق وقد قدمت عدة طلبات خلال ست سنوات منذ صدور قانون رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٣ للعودة الى الوظيفة معززة بكل المستندات المنصوص عليها في القانونين المذكورين والتعديلات إلا ان لجنة المفصولين والمتضررين سياسيا رفضوا جميع طلباتي عن عمد وسبق إصرار مستندين الى حجة ضعيفة هي عدم تقديمي مستمسكا من الامن يؤيد اعتقالي عند عودتي للعراق متغاضين عن جميع المستندات التي ذكرتها في لائحة اعتراضي على القرار المذكور رقم ١٧٠/ ل.م والمؤرخ في ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٩ وعندما راجعت رئيس لجنة المفصولين القاضي كاظم الطائي وسألته عن أسباب الرفض ومخالفته للقانون قال لي بالحرف الواحد (اننا قد أخطأنا ونحن بشر فما عليك إلا أن تعترض)، علما بأن ممثل لجنة المساءلة والعدالة رفض توقيع القرار. مع ملاحظة ان لجنة المفصولين قد أعادت عددا كبيرا من (الصداميين) وعددا آخر من القضاة المتهمين بالرشوة.. واني أتساءل لماذا تتم عودة هؤلاء بينما تقف اللجنة موقفا معاديا من المتضررين الحقيقيين من النظام الفاشي؟ اليست هذه مفارقة تثير الريبة والشك؟ وكل هذا يجري تحت نظر وسمع حكومتنا الوطنية، لذا اطالب بأنصافي تحقيقا للعدل، علما ان بحوزتي كل الوثائق الثبوتية والمرفقات الرسمية.

المحامي
عزيز حرز الساعدي

شكاوى

مشرف اداري نزيه!!

بعث الينا المواطن سعدالله مجيد بشكوى ذكرفيها: لدى مراجعتنا مديرية تربية الكرخ الثالثة لغرض تعيين اختي التي اكتملت لديها شروط التعيين فضلا عن كون معدلها يفوق معدلات المتقدمين الاخرين، وسارت معاملة التعيين بطريقة طبيعية ولما حان دور استحصال موافقة المشرف الادراي في مكتب هيئة النزاهة في المديرية والذي يجمع المراجعون على الاستياء من طريقة تعامله المهينة معهم، وتتوقف جميع المعاملات عند مكتبه ان لم يأخذ المقسوم!! عبر وسيط في نفس الدائرة يشترط على المتقدم للتعيين دفع مالايقل عن(١٢٠٠) دولار، الامر الذي حصل معنا.. ويتساءل المواطن سعد الله:الى اين يلتجيء المواطن اذا كان القيم على النزاهة بهذا المستوى من الأداء غير النزيه!

شكوى من محافظة ميسان

نحن لفيف من سكنة حي المعلمين الجديد في محافظة ميسان تم تبليط شارعنا الذي يقع خلف منزل مدير بلدية العمارة اوائل شهر اذار الحالي وتم ترك مساحة تقدر بمئة متر تحولت الى بؤرة للاوحال والاطيان والاوساخ وايمانا منا بدور المسؤول المنتخب من قبل الشعب تقدمنا بشكوى مع ثلاث صور تحكي حال الشارع الى رئيس لجنة النزاهة في مجلس محافظة ميسان قبل ثلاثة اشهر ولم يتخذ اي اجراء بصدد الشارع وبعدها تم نشر شكوى في احدى الصحف المحلية بدون صورة وتم تقديم نسخة الى مكتب اعلام محافظ ميسان واخرى سلمت باليد الى مدير بلدية العمارة الذي قام مشكورا باكمال شارعه وترك شارعنا بهمومه واوساخه التي تتزايد يوما بعد يوم بعد ذلك تم نشر صورة اخرى للشارع في معرض للصور حول تردي الخدمات.. اين المليارات وتمت مشاهدة جميع الصور من قبل المسؤولين في المحافظة ناهيك عن الاذاعات التي ذكرت الشكوى ولم نصل الى ايجاد حل يلائم اهل الشارع علما ان الجهد الهندسي لبلدية العمارة مكلف من قبل محافظ ميسان بتبليط الحي المذكور، وانتم تعلمون اننا في فصل الشتاء والمحافظة تعاني حاليا من ازمة غاز وارتفاع في اجور الاطباء والصورة تتحدث قبل بدء الحملة الانتخابية لمجلس النواب انصفونا يرعاكم الله لجلب الاصوات والفوز بولاية جديدة ارحموا اطفالنا يرحم الله اطفالكم.

عنهم المواطن
حيدر كاظم علي

مطار بغداد الدولي وهذه الشكوى

بعث مواطن برسالة الى الصفحة يشكو فيها من ان الخدمات المقدمة للمسافرين في مطار بغداد الدولي لا ترتقي الى المطلوب ويذكر ان العاملين في المطار منعوا سيارات النقل من الاقتراب من ارض المطار ولم تتيسر واسطة النقل التي يمكن ان تنقل المسافرين الى الأماكن التي يرومونها وفي احدى المرات قام المسؤولون في المطار باستخدام باصات نقل موظفي المطار مقابل اجر ويتساءل ان كان ذلك جائزا؟

حديث الصورة

مجسر الشعب والزحام

هذه الصورة ا لتي التقطها مصور الجريدة يظهر فيها عدد من العاملين في تنفيذ مجسر الشعب الذي يقع شمال العاصمة بغداد.هذا المجسر ينتظر منه المواطن ان يكون حلا لما تعانيه هذه المنطقة من شدة زحام تجعل المواطن ينتظر الساعات الطوال من اجل النفاذ منه.

شدة الزحام ليس في هذه المنطقة التي اشرنا لها بل في كل المناطق في العاصمة بغداد بات يقلق المواطن كثيرا والحلول لا تزال قاصرة عن حل مشكلته. مجسر الشعب (الصورة) انتظره سكنة الحسينية والراشدية والشعب اضافة الى مناطق محافظة ديالى التي يمثل لها الشارع الشريان الرابط فيما بينها وبين قلب العاصمة بغداد. منذ فترة طويلة والمجسر لم يتم ادخاله الخدمة، والبعض يعتقد ان هناك تباطؤا مقصودا من قبل الجهة المنفذة.

ما يتمناه المواطن ان يؤخذ بنظر الاعتبار عامل الوقت في تنفيذ هكذا مشاريع يمكن لها ان تحل معضلة الزحام التي تعاني منه هذه المنطقة على وجه الخصوص.

كاريكاتير..... عادل صبري